تُعدّ ظاهرة المخدرات من أخطر الظواهر التي اجتاحت المجتمعات الإنسانية عبر العصور، وأصبحت تهدد الأمن الصحي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد والدول على حد سواء. نظراً للآثار المدمرة التي تخلفها هذه الظاهرة، فقد بذلت جهود تشريعية كبيرة سواء على المستوى العالمي أو المحلي من أجل الحد من انتشارها والتقليل من أضرارها. من هذا المنطلق، جاء بحثنا لدراسة الجهود التشريعية العالمية والمحلية لمكافحة المخدرات، عبر طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الجهود التشريعية الدولية والوطنية في مواجهة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها؟

أولاً: الجهود التشريعية العالمية لمكافحة المخدرات

شهد المجتمع الدولي منذ بدايات القرن العشرين جهوداً متضافرة لمواجهة مشكلة المخدرات، تمثلت أساساً في إبرام مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

-**الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961:** التي اعتُبرت خطوة مركزية نحو توحيد الجهود الدولية، حيث فرضت رقابة صارمة على إنتاج المخدرات واستخدامها لأغراض طبية وعلمية فقط.

-**اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971:** وسّعت هذه الاتفاقية نطاق الرقابة ليشمل المواد الاصطناعية التي ظهرت حديثاً وكانت تسبب الإدمان.

-**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988:** ركزت هذه الاتفاقية على الجوانب الجنائية والمالية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، وأكدت على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة.

كما أنشأت الأمم المتحدة أجهزة وهيئات خاصة لهذا الغرض، أبرزها:

-اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات ((INCB

-مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ((UNODC

-الإنتربول الدولي الذي يلعب دورًا مهمًا في تنسيق الجهود الأمنية عبر الحدود.

ثانياً: الجهود العربية لمكافحة المخدرات

على الصعيد العربي، أدركت الدول العربية خطورة تفشي المخدرات وما لها من تأثير على المجتمعات، فتعاونت عبر:

-توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة المخدرات سنة 1994 تحت إشراف جامعة الدول العربية.

-تأسيس مكتب مكافحة المخدرات العربي لتبادل المعلومات والتجارب.

-إقامة برامج توعية وتدريب وتنسيق أمني بين الأجهزة الأمنية العربية.

-غير أن ضعف التنسيق أحياناً والاختلاف في التشريعات الوطنية شكل تحدياً أمام هذه الجهود الجماعية.

ثالثاً: الجهود التشريعية الجزائرية لمكافحة المخدرات

في الجزائر، جاءت مكافحة المخدرات عبر عدة مستويات قانونية ومؤسساتية:

-إصدار الأمر رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بها. هذا الأمر حدد:

-جرائم المخدرات والعقوبات المترتبة عنها.

-إجراءات الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي للمدمنين.

-تعزيز دور المجتمع المدني في برامج الوقاية.

-تأسيس المندوبية الوطنية للأمن عبر الوقاية من المخدرات، ودعم دور الشرطة والدرك والجمارك لمحاربة التهريب والاستهلاك.

-توقيع عدة اتفاقيات تعاون مع دول الجوار (تونس، المغرب، ليبيا) ومع منظمات دولية.

ورغم هذه الجهود، تواجه الجزائر تحديات كبيرة تتمثل في:

-اتساع شبكات التهريب القادمة من منطقة الساحل الإفريقي.

-انتشار الاستعمال بين فئة الشباب والمراهقين.

-تطور طرق تصنيع وتهريب المواد المخدرة.

رابعاً: التقييم العام للجهود التشريعية

رغم التقدم الملحوظ في الجانب التشريعي والتنظيمي لمكافحة المخدرات، إلا أن الواقع يكشف أن التشريع وحده لا يكفي. فهناك عوامل كثيرة تجعل الجهود غير كافية دون استراتيجية شاملة تقوم على:

-تعزيز التربية الوقائية في المدارس والجامعات.

-دعم السياسات الاجتماعية لتحسين أوضاع الشباب الاقتصادية والنفسية.

-تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بشكل أكثر فعالية.

-لذلك، فإن مكافحة المخدرات تستدعي رؤية متكاملة قانونية وثقافية واجتماعية وصحية.

ختاماً، يظهر أن ظاهرة المخدرات تتطلب عملاً جماعياً منظماً على كافة الأصعدة: التشريعية، الأمنية، التوعوية والاجتماعية. ورغم الجهود الدولية والعربية والجزائرية، تبقى الحاجة ماسة إلى مراجعة السياسات القائمة، والانتقال من مجرد قمع الظاهرة إلى علاج أسبابها

العميقة، من خلال بناء مجتمعات أكثر وعياً وتماسكاً. كما يجب تكييف الجهود التشريعية لمواكبة التطورات المتسارعة في عالم الجريمة المنظمة وأساليب التهريب.